فاكثر لانها جعلت الحق لها له فيضعه حيث شاء ولو
وهبته له ولبعض الزوجات اوله وللجميع قسم ذلك
على الرؤس كما جنح بعض المتاخرين ولا يجوز للواهبة
ان تاخذ على المسامحة بحقها عوضا لان الزوج
ولان الضرائر لانه ليس بعين ولا منفعة لان مقام
الزوج عندها ليس بمنفعة ملكتها عليه وقد
اسقط الشكي من هذه المسئلة ومن خلع الاجنبي
جواز النزول عن الوظائف والذي استقر عليه
رايه ان اخذ العوض فيه جايز واخذه حلال لاستقا
الحق لا لتعلق حق المنزول له بل يبقى الامر في ذلك
الى ناظر الوظيفة يفعل ما تقتضيه المصلحة شرعا
وبسط ذلك وهذه مسئلة كثيرة الوقوع فاستفد
وللواهبة الرجوع متى شاءت فاذا رجعت خرج
فورا ولا ترجع في الماضي قبل العلم بالرجوع وان
بات الزوج في نوبة واحدة عند غيرها ثم ادعى
انها وهبت حقها وانكرت لم يقبل قوله الا ببينة
واذا تزوج حرا وعبدي دوام نكاح **جديدة**
ولو معادة بعد السنونة **خصها** كل منهما وجوبا
بسبع ليال متوالية بلا قضاء للبافيات **ان كانت**
بكرا على خلقتها **ثم الث** بغير وطء **وثلاث ليال**
متوالية بلا قضاء للباقيات **ان كانت ثيبا** لخبر

ابن حبان

ابن حبان في صحيحه سبع للبكر وثلاث للثيب
والمعنى في ذلك زوال الحشمة بينهما ولم نذ
سوى بين الحرة والامة لان ما يتعلق بالطبع
لا يختلف بالرق والحرة كمدة العنة والايلاء
وزيد للبكر لان حياها اكثر واحكمة في الثلاث
والسبع ان الثلاث مغتفرة في الشرع والسبع
عدد ايام الدنيا وما زاد عليها تكرار فان
فرق ذلك لم يحسب لان الحشمة لا تزول بالمفرق
واستانف وقضى المفرق للاخر بان **تنبيه**
دخل في الثيبات المذكورة من كانت ثيوبتها بوطء
حلال او حرام او وطء شبهة وخرج بها من
حصلت ثيوبتها بمرض او وثبة ونحو ذلك
وليس تخيير الثيب بين ثلاث بلا قضاء وبين
سبع بقضاء كما فعل صلى الله عليه وسلم بام
سلمة رضي الله تعالى عنها حين قال لها ان شئت
سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت
عندك ودرت اي بالقسم الاول بلا قضاء والا
لقال وثلثت عندهن كما قال وسبعت عندهن
ولا يتخلف بسبب ذلك عن الخروج للجماعات
وسائر اعمال الدين كعيادة المرضى وتشييع الجنائز
مدة الزفاف الا لسبب يتخلف وجوبا لتعديها

Copyright Imam Muhammad ibn Saud Islamic University